عجز الحداثة

عبر تاريخنا الحديث ظلت مجتمعاتنا عاجز عن صنع حداثتها بالاستناد على واقعها وبناء التراكم، والأخطر أنها كلما بحثت عن نهوضها أما أن تنخلع عن تاريخها وواقعها أو تقع أسيرة لماضيها وفي الحالتين تعيد إنتاج الفشل.

نجيب غلاب

إنـها لا تجيـد الفعـل الســياسـي

إن الأحزاب السياسية تفتقد العمل المؤسسي ولا تجيد الفعل السياسي الديمقراطي، وتغلب على ممارساتها السياسية ردود الأفعال، وغاية ما تجيده تلك الأحزاب هو المحاصصة السياسية وتغيير تحالفاتها لتحقيق مصالحها الخاصة لافتقادها الرؤية السياسية المستقبلية.

كل ذلك أضعف ثقة المواطنين بالأحزاب السياسية باعتبارها أهم أدوات الديمقراطية.

وهنا يجب على تلك الأحزاب إدراك أهمية دورها في المرحلة القادمة وحجم التغيرات السياسية والتحديات المستقبلية للعمل الديمقراطي. وأن تستجيب للإيمان المتنامي لدى غالبية المواطنين بأهمية العمل الديمقراطي والحزبي المؤسسي، وعليها تحديث برامجها السياسية وعقد مؤتمراتها العامة.

الدكتور عدنان ياسين المقطري

على خارطة البنـاء

من المهم التوعية المجتمعية الواسعة بمخرجات الحوار الوطني باعتبارها نتاج اتفاق ممثلين عن كافة مكونات المجتمع اليمني وشرائحه وحول كافة القضايا بما يجعلها تمثل خارطة طريق لبناء الدولة اليمنية الحديثة القائمة على العدل والمساواة والشفافية.

عبد الله أحمد الباكري

الثورة
www.althawranews.net
الاثنين 10 رمضان 1435هـ 7 يوليو 2014م العدد 18127
Monday : 10 Ramadhan 1435 - 7 July 2014 - Issue No. 18127

المحلل السياسي الدكتور طارق سلام :

الاصطفاف الوطني مع القيادة السياسية ضرورة لمواجهة أعمال التخريب

*** أكد المحلل السياسي الدكتور طارق مصطفى سلام على أهمية وضرورة الاصطفاف وراء القيادة السياسية ممثلة بالرئيس عبد ربه منصور هادي ومساعدته في التصدي للمخططات التخريبية ونزع كافة الأسلحة خارج شرعية مؤسسات الدولة المعنية، وتكثيف الجهود باتجاه استكمال نقل السلطة وهيكلة الجيش، والبدء بتنفيذ مخرجات الحوار الوطني على طريق إعادة بناء الدولة اليمنية الحديثة واستعادة هيبة الدولة وبسط سلطانها على كافة ترابها الوطني بنزع سلاح المليشيات وجماعات العنف الخارجة عن القانون التي جعلت من نفسها دولة داخل الدولة , وفق رؤية وطنية متكاملة يشارك في تحديد ملامحها الأطياف السياسية والقوى الحية والفاعلة وفي إطار مشروع وطني واحد.**

■ حوار / أســماء حيـدر البزاز

*** برأيك ما أهمية نزع السلاح من المليشيات المسلحة على واقع ومستقبل اليمن ؟**

- لا يمكن بناء يمن جديد وإقامة دولة النظام والقانون والمواطنة المتساوية اليوم دون العمل على نزع سلاح المليشيات المسلحة التي أصبحت هذه الأيام تمتلك الأسلحة الثقيلة وتغتصب الكثير من الأرض اليمنية وتبسط نفوذها ورؤاها على الأرض ومن يقطنها من المواطنين اليمنيين بحيث إنها تديرها خارج الأنظمة والقوانين التي تشرعها الدولة ومؤسساتها الشرعية وتتحدى بذلك سلطة الدولة وإرادة الشعب.

مقررات المؤتمر

*** مقررات الحوار الوطني فيما يتعلق بسلاح المليشيات „ كيف تقرأونها ؟**

- الأمر بات أكثر أهمية وخطورة مؤخراً بعد الخروج بمقررات وطنية توافق عليها الجميع في مؤتمر الحوار الوطني والتي تحقق معالجة شاملة لهذه الإشكالية القائمة اليوم . ولذلك نعتبر وجود رؤية وطنية شاملة وجادة لنزع السلاح من المليشيات المسلحة أياً كانت أولوية مطلقة في مهام الحكومة اليمنية للمرحلة القادمة وشرط ضروري لقيام اليمن الحديث الذي ننشده جميعاً أفراداً وجماعات, بل إنني أذهب بعيداً في ايضاح أهمية هذا الأمر لأقول إن مهمة نقل السلطة في اليمن لن تكتمل - والتي تأخر فعلاً تنفيذها كثيراً- لن يتم إلا بإنجاز هذه المهمة الهامة في نزع السلاح من المليشيات كافة .

التسوية السياسية

*** هل هناك تكاتف مجتمعي بضرورة نزع السلاح كونه عائقا لإنجاح التسوية ؟**

- أتوقع أن يقوم أعداء التغيير بعرقلة هذه الخطوة في نزع السلاح ووضع المزيد من الفخاخ في طريقها لحرصهم على عرقلة استكمال نقل السلطة ذاتها, وهنا يكون من المفيد أولاً العمل الجاد على حصر كافة الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة التي سربت من مخازن وزارة الدفاع والألوية العسكرية في العام 2011م وما تلاه من مؤامرات في هذا الجانب, بل إنه لا يمكن فهم وتفسير حرص تلك الأطراف على امتلاك تلك الأسلحة وتخزينها سوى رغبتها بالعمل خارج شرعية الدولة والصدام المسلح مع سلطات مؤسسات الدولة المختصة وإثارة المشاكل والقلاقل والخروج عن الشرعية الدستورية القائمة ومواجهة السلطات القانونية والعدلية في الدولة والمجتمع .

تفخيخ الوضع

*** وإن رفضت تلك الأطراف تسليم أسلحتها ؟**

- مثل هذا الوضع غير الطبيعي يمكن أن يتجه بالوطن صوب المزيد من التأزيم وإثارة الحروب في كل أنحاء اليمن وتحت مسميات ومبررات متعددة الهدف منه إغراق البلاد في فوضى واضطرابات لا تنتهي لزعزعة أمنها وضرب استقرارها وإلهاء الحكومة عن القيام بمهامها الأساسية تجاه المجتمع واستكمال مهام التغيير ونقل السلطة ،وهو الأمر الذي يضع الجميع على محك المسئولية الوطنية والتاريخية ، ويحتم علينا جميعاً الالتفات لمسألة نقل السلطة واستكمال مهام التغيير , وماذا تحقق منها والعوائق التي تعترضها.

اصطفاف وطني

*** هل ترى بأن هناك اصطفاف وطني ضد سلاح المليشيات ؟**

- هذا ما ندعو إليه أي ضرورة الاصطفاف وراء القيادة السياسية ممثلة بالرئيس عبد ربه منصور هادي ومساعدته في التصدي للمخططات التخريبية ونزع كافة الأسلحة خارج شرعية مؤسسات الدولة المعنية، وتكثيف الجهود باتجاه استكمال نقل السلطة وهيكلة الجيش، والبدء بتنفيذ مخرجات الحوار الوطني على طريق إعادة بناء الدولة اليمنية الحديثة واستعادة هيبة الدولة وبسط سلطانها على كافة ترابها الوطني بنزع سلاح المليشيات وجماعات العنف الخارجة عن القانون التي جعلت من نفسها دولة داخل الدولة , والتصدي للإرهاب والأيادي الخفية التي تحركه وتموله ، على أن يتم كل ذلك وفق رؤية وطنية متكاملة يشارك في تحديد ملامحها الأطياف السياسية والقوى الحية والفاعلة كافة والممثلة فعلاً لمختلف فئات شعبنا اليمني وفي إطار المشروع الوطني لإعادة بناء الدولة اليمنية الحديثة والعادلة.

يجب تأسيس رؤية وطنية لاعادة هيبة الدولة تحدد ملامحها الأطراف السياسية

عملية استكمال نقل السلطة يجب أن تتم على أسس موضوعية تراعي الواقع السياسي والاجتماعي

القيادة السياسية

*** وكيف تنظرون لدور القيادة السياسية في إنجاح المرحلة الانتقالية نحو الدولة المدنية الجديدة ؟ .**

- للرئيس هادي الدور الحكيم والرائد قدمه وبذله منذ بداية توليه الرئاسة و انعقاد مؤتمر الحوار ثم استقرار واستمرار أعماله والخروج به إلى بر الأمان, بعد تحويلها إلى مصفوفة برامج وخطط للحكومات المتعاقبة خلال الفترة القادمة, وسوف تكلل جهود الأخ الرئيس بالتوفيق والنجاح بالرغم من كل المصاعب والتعقيدات التي واجهته وما تزال تواجهه والتي هي في معظمها مفتعلة من قبل قوى ترغب بشدة في إفشاله ووأد التسوية السياسية وعملية التغيير في مهدها وبداياتها الأولى, كما أشد على يدي الأخ الرئيس هادي ليكمل المشوار بصبر وحكمة كما بدأه في إنجاح المرحلة الانتقالية السابقة والمضي قدماً نحو الدولة المدنية الجديدة والحديثة, ويجب أن يعلم الرئيس هادي أنه لولا تصديه للمسؤولية الوطنية الكبيرة, وقبوله بتحمل الأمانة التاريخية العظيمة في تلك اللحظة الفارقة والحاسمة من عمر الوطن التي رسمت مصير الشعب وحددت مستقبله الواعد, لما كنا اليوم نعيش أفراح هذه اللحظة الجليلة لهذه التغييرات وننتشي بمثل هذه السعادة الغامرة التي لبت نداء الشعب واستجابت لتطلعاته بغدٍ أفضل.

وكر التحديات

*** دول الإقليم خاصة والمجتمع الدولي عامة ،كيف تقيمون دورهم في مواجهة التحديات التي تواجه حاضر ومستقبل البلاد ؟**

- لعب المجتمع الدولي ممثلاً بالهيئات والأجهزة المعنية في منظمة الأمم المتحدة وعلى رأسها مجلس الأمن الدولي دوراً بارزاً وإيجابياً في التأسيس لعهد جديد في اليمن من خلال تأكيد التزام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لإنجاح العملية السياسية في اليمن وفقاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وقراري مجلس الأمن 2014 و2051، وكذا العمل على إنجاح مؤتمر الحوار الوطني الشامل من خلال دعمه للوصول لمخرجات وطنية قوية للحوار يتم فيها تغليب المصلحة العليا لليمن. من خلال رصد ومراقبة بعض الأطراف السياسية في اليمن التي تقوم بافتعال محاولات يائسة لإفشال التسوية السياسية، وإجهاض التغيير الذي ينشده الشعب اليمني بأسره، بما في ذلك تلك العمليات الإرهابية والإجرامية التي تستهدف زعزعة الأمن والاستقرار والحيلولة دون نجاح المرحلة. وهنا لابد من التأكيد على أهمية دور المجتمع الدولي ومجلس الأمن في المرحلة القادمة من خلال دعمهم للحكومة اليمنية القادمة لتعزيز الأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والدفع بالإصلاحات في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية.

داخلية وخارجية

*** برأيكم „ ما هي حجر العثرة أمام تنفيذ الاستحقاقات التاريخية لليمن ؟**

- مجموعة معوقات خارجية وداخلية تقف حجر عثرة أمام إنجاز وتنفيذ الاستحقاقات التاريخية والتسوية السياسية في اليمن إلا أن أهمها هو المصاعب التي تؤخر وتعيق عملية استكمال نقل السلطة في اليمن التي تعني بحد ذاتها بداية النجاح في إنجاز التسوية السياسية التاريخية والتي يجب أن تتم على أسس موضوعية وعادلة وتراعي الواقع السياسي والاجتماعي القائم حالياً وجذوره الممتدة في عمق الأرض وتستوعب كافة المصالح القائمة للفرقاء السياسيين ولجميع الأطراف والمراكز النافذة والمؤثرة والموجودة, فضلاً عن التحديات الأمنية وفي مقدمتها النشاط المتنامي لتنظيم القاعدة الذي اتسعت سيطرته على عدد من المدن اليمنية ويسعى للسيطرة على مدن رئيسية في البلاد كمدينة عدن .

الوطن العربي هل صار مهيأ لتجربة ديمقراطية ناجحة

يرى القاضي الباحث يحيى محمد الماوري أن البعض يذهب في تفسيره لغياب الممارسة الدستورية في الوطن العربي إلى عجز الفكر السياسي العربي عن حل إشكالية التداول السلمي للسلطة، ويربطها بتأثير ثقافة الاستبداد والحكم الفردي الوراثي التي ما تزال تسيطر على عقلية الحاكم العربي، كما أن غياب الممارسة الدستورية حال دون تشكل وعي حقيقي بالحقوق الدستورية، بل إن الكثير من مظاهر الظلم والفساد ارتكبت باسم الشرعية الدستورية، فأحدثت وعياً مشوهاً عن الدستور والممارسات الدستورية انعكس سلباً على دور المجتمع في تعميقها، وقلل من تحمسه للمشاركة في تجاربها؛ ما ساعد على تقبله الاستيلاء على السلطة بالقوة واختزال الدستور في شخص الحاكم الذي يعتبر مصدر كل سلطة وأساس كل شرعية.

ويوضح المستشار الماوري- في ورقة بحثية حول "قابلية الوطن العربي للديمقراطية" أن الوطن العربي يعاني من غياب الممارسة الديمقراطية والدستورية، كأبرز مظاهر أزمة الفكر السياسي العربي، وهذا الغياب لا يعني عدم وجود دساتير مكتوبة، إنما يعني عدم تطبيقها.

ترتكز الدولة الحديثة التي ينشدها المواطن اليمني على وحدة الأرض والشعب والنظام السياسي، وتستمد سلطتها من الإرادة الحرة لجميع المواطنين اليمنيين وتكفل لهم حقوقهم جميعاً وحرياتهم دون تمييز أو تفرقة، وتقوم على مبدأ الديمقراطية والشرعية الدستورية تتمثل فيها جميع فئات المجتمع وتتمتع بحريات سياسية واقتصادية وديمقراطية واجتماعية متساوية، ويفترض في هذه الدولة أن تكون قائمة على المؤسسات والولاء الوطني من مواطنيها، بما يضمن لها الحماية من أي اختراق يهدف إلى إضعافها أو تمزيقها، ويتأتى لها ذلك من خلال قدرتها على تحقيق التوافق والانسجام الوطني بين كافة أبنائها، وتوفيرها الأمن للمواطن واطمئنانه على حياته وماله وعرضه ومعيشته وهي مطالب يضعها المواطن قبل مطلب الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة دون أدنى شك.

ويلفت القاضي الماوري إلى أن الحديث عن الممارسة الديمقراطية الحقيقية غير ممكن في مجتمعات ما تزال تحتكم إلى العصبيات القبلية والمناطقية والمذهبية وتفتقر إلى أبسط مظاهر التنمية والحياة العصرية بل ويعيش مايقارب ثلث هذه الأمة تحت مستوى خط الفقر ويعاني من مختلف أنواع الظلم الاجتماعي والتعسف في استخدام السلطة ولا يمكن أن تكون الديمقراطية مكتملة ما لم تواكبها تنمية شاملة في بناء الإنسان بناء متوازناً في الجانب الفكري والتعليمي والمعيشي.

وأوضح أنه ليس من السهل الحكم على قابلية الوطن العربي لنموذج ديمقراطي بعينه كما يعتقد البعض، فهناك من يعتقد بأن الديمقراطية في نموذجها الرأسمالي الغربي هي التي يجب أن يؤخذ بها في الوطن العربي باعتبارها النموذج الأصلح.

وهناك من يرى في الديمقراطية التشاركية أو الاشتراكية النموذج الأجدر أن يؤخذ به في الوطن العربي، وهناك من يذهب إلى أنواع أخرى من التجارب الديمقراطية التي مرت بها دول المعسكر الاشتراكي وبعض دول العالم الثالث، وجميعها مرت بها الكثير من الشعوب العربية وفشلت فشلاً تاماً وسقطت بكل مسمياتها في الوطن العربي بفعل ثورات الربيع العربي التي ما تزال أحداثها جارية حتى اليوم، ولعل من أبرز الأسباب الواضحة حتى الآن غياب الممارسة الحقيقية لتلك النماذج الديمقراطية حتى يمكن الحكم على صلاحيتها أو ملاءمتها للواقع العربي من عدمه أو القول بعدم قابلية المجتمعات العربية للديمقراطية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن مفهوم الديمقراطية بمعناه الشامل هو أنها شكل من أشكال الحكم يشارك فيها جميع المواطنين المؤهلين على قدم المساواة - إما مباشرة أو من خلال ممثلين عنهم منتخبين - في اقتراح، وتطوير، واستحداث القوانين، ويطلق مصطلح الديمقراطية أحياناً على المعنى الضيق لوصف نظام الحكم في دولة ديمقراطية، أو بمعنى أوسع لوصف ثقافة مجتمع ما.

والديمقراطيّة بهذا المعنَى الأوسع هي نظام اجتماعي مميز يؤمن به ويسير عليه المجتمع ويشير إلى ثقافة سياسيّة وأخلاقية معيّنة تتجلى فيها مفاهيم تتعلق بضرورة تداول السلطة سلمياً.

ومن هناك فإن الماوري يؤكد بأن المستوى المتدني من الوعي السياسي والثقافة الديمقراطية للشعوب العربية، والجهل وقلة تجربتها السياسية والديمقراطية وإقصاءها عن المشاركة الفعلية يجعلها تقبل بتفويض السلطة لقيادة فردية ملهمة تختصر كل تعقيدات النظم الديمقراطية، في تعدد السلطات وا?نتخابات وتداول السلطة، بوضعها كلها في يد واحدة.